الذكرى الأولى لاتفاق فبراير 2009م

أتساءل في البدء: هل من المعقول أن يكون الانسان محصوراً في مجتمع ما.. يتقهقر الى الخلف، أو يرفض التطور.. وأن يكون مسجوناً في فكرة ما: لا تتبدل، ولا تقبل الحوار؟!

هذا سؤال مصنوع من الأمكنة وكأنه يعتسف تطور الأزمنة!

وهو سؤال غير قادر على أن يصنع أزمنة حديثة تفيد الانسان ولا تغمطه.. أو أن يجيد صناعة البحث عن الانسان الذي يكسر أطواق الانخذال والتذبذب والخوف والتركيع.. لكن الانسان ينعكس على ما حوله: يتمدد، وينكمش، يتألق وينعزل.. يثبت وجوده وحقوقه، أو يتهاون عنها.. تأخذه آلاف المشاهد، والصور، والخيالات.. ويرتطم في خوفه أو في انهزامه بمشهد واحد لا يحيد عنه!

وما دام أن الانسان اصبح متعدد الامكانات، متعدد الحيرة، متعدد الرغبات محاصر بالضعف، أو بالاضعاف له، فلا يمكن أن ينحصر في مجتمع ما.. يرسخ فيه أبعاد الانتماء حتى يجد القدرة من داخلة على الدفاع عن هذا الانتماء.. ولا يمكن أن يفك أسرِه من سجن الفكرة التي استعبدته بالخوفِ وحتى داخل اطار المجتمع.. لا يمكن الانسان من تلقي تيارات المجتمعات الأخرى، لفحصها، وتطبيقها ومناقشتها.. ولا تمنح الانسان فرصة محاورة تحديات الافكار الآتية من زحام الحضارة، والمدنية، أو ينضج وعي الانسان في ظل التنامي الديمقراطي وتوسع رقعة منظمات المجتمع المدني والوعي بأهميتها والغاية التي من خلالها يمكن للمجتمعات أن تكون بواسطة هذه المنظمات قادرة على اختيار شكل النظام والحكومات والدول التي تريدها.

والمطلوب الان وبدرجة اساسية أن يعطي الانسان وعيه وقيمه الانتباه والتمييز.. واستخلاص اليقين من تضارب الشكوك.. واستلهام الاطمئنان من خاصرة القلق والتشكك والتوتر، واستنهاض الدفاع عن حقوقه الانسانية لكن عندما يحاول وتحاول بعض القوى السياسية أن تلتف على اللعبة الديمقراطية وتعمل على أن تقيس كل تفاصيلها على جسدها فقط، فهذا يعد احتيالاً وتحايلاً وانقلاب على العملية السياسية برمتها، ومرجعية الاحتكام عندما يطرأ أي خلاف بين الناس هو القانون والدستور، وقضية أن يتم ابتكار تخريجات سياسية لا علاقة لها بالدستور والقانون كالذي تم الاتفاق عليه بين الكتل البرلمانية الممثلة داخل البرلمان بهدف حرمان الغالبية العضمى من الاحزاب السياسية الوطنية المعترف بها من قبل لجنة شئون الأحزاب انما يعد نوعمن انواع الاحتكار والاقصاء والابعدا والتهميش لكل القوى الوطنية السياسية الأخرى وأن تظل اللعبة الديمقراطية منحصرة في اطار الأحزاب الثلاثة فقط التي استطاعت في فترة من التحالفات التي فرضها الواقع عليها بأن تكون لنفسها رأس مال اقتطفته من خلال تواجدها داخل جهاز الدولة واستقوت به على غيرها من القوى السياسية الأخرى التي لم تمنح الفرصة ذاتها.. حتى تكون لنفسها رأس مال يساعدها على التوسع والتواجد والانتشار، خاصة وأن المال يعد وبصدق عصب الحياة.

واتفاق فبراير ٢٠٠٩م الذي تم بين المؤتمر الشعبي العام «الحزب الحاكم» وبين الكتل البرلمانية الممثلة داخل مجلس النواب «الاصلاح، الاشتراكي، الوحدوي البعث» من أجل التمديد لمجلس النواب لعامين قادمين انما هو ضرب عصفورين بحجر، حيث تم أولاً ضمان تحقيق بقائه

مجلس النواب منتخب من قبل الشعب وليس من حقه أن يمدد لنفسه ولو ليوم واحد فقط فما بالك بنصف الفترة الزمنية لعمره الأصلي

هذه القوى كممثلة للمجتمع داخل مجلس النواب لمدة عامين كاملين، وهو اجراء مخالف وخارج عن الدستور، باعتبار أن مجلس النواب منتخب من قبل الشعب وليس من حقه أن يمدد لنفسه ولو ليوم واحد فقط فما بالك بنصف الفترة الزمنية لعمره الأصلي..

ثانياً: أن تضمن هذه الكتل لنفسها القيام بتفصيل التعديلات الدستوريةوالقانونية على مقاسها، وأن تجتهد ازاحة ووضع العراقيل والعقبات امام وصول باقي القوى الوطنية الى البرلمان من خلال التعديلات التي تحرص كل الحرص على عدم مشاركتها فيها.

اهدار ما يقارب العام من هذه الفترة دون أن تعمل شيئاً سوى تقاضي المرتبات والمزايا المرتفعة جداً من خلال وجودها في هذا الموقع الذي يسهل لها التلاعب وممارسة شتى أنواع الابتزاز السياسي

ناهيك عن اهدار ما يقارب العام من هذه الفترة دون أن تعمل شيئاً في فترة التمديد هذه، سوى تقاضي المرتبات والمزايا المرتفعة جداً من خلال وجودها في هذا الموقع الذي يسهل لها التلاعب وممارسة شتى أنواع الابتزاز السياسي لتحقيق مكاسب خاصة ولو على حساب الصالح العام والتنمية ومما يبدو للوهلة الأولى في حالة اتفاق المؤتمر والمشترك.. هو أن يقوموا مرة أخرى بالاتفاق على تمديد آخر لنفسهما داخل البرلمان على حساب حق الشعب في اختيار من يمثله داخل البرلمان.. ويكونوا بهذا قد جردوا الشعب من حقه الدستوري والقانوني في اختيار نوابه ونابوا عنه بالحيل والألاعيب السياسية الماكرة التي يفتعلونها من أجل اطالة عمرهما داخل البرلمان والحكومة ويتضح ذلك من خلال مطالبة احزاب المشترك بالتمديد للبرلمان لمدة عامين كاملين بالرغم من معارضة كل القوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لذلك التمديد.. وهذا لم يحصل في أية دولة من دول العالم المدعي للعبة لاديمقراطية سوى بلادنا التي تفاجأ العالم باستمرار بابتكار حيل وألاعيب لا توجد داخل قواميس اللعبة الديمقراطية في العالم.

هذا مع العلم أن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي كانت الوحيدة التي حددت موقفها المعارض لهذا التمديد غير القانوني والذي يعد أحد اشكال الاستحواذ على مقاليد العمل السياسي، وذلك من خلال ارساء قواعد المشاركة والمحاصصة والاتفاق والتوافق الأمر الذي يفرغ العملية الديمقراطية من محتواها الأصلي المتمثل في المناقشة البرامجية للأحزاب وليس من خلال اتفاقها وتوافقها والشراكة التي تقوم عادة على حساب باقي اطراف العمل السياسي.

وكذا استغفال الناخب والتلاعب بأحلامه وطموحاته وجعله أشبه بمن يعيش وسط مولد لا يعلم ولا يعرف من يتبع ولا الى ماذا يهدف؟

الأمر الذي يدخلنا في متاهات حواري المؤتمر الذي ترعاه السلطة والآخر الذي يتبناه المشترك في ظل عدم قدرة الدولة على بسط نفوذها وهيبتها على محافظات ومديريات تكاد تخرج عن نطاق السيطرة.

كما أن هناك مشاريع غير وطنية تنتجها تحالفات فساد ومراكز قوى وتياراتٍ أصولية متطرفة تجد لها انصاراً وأعواناً لتصبح مع الزمن احد المعطيات التي يجب التعامل معها في الواقع مع تراجع قيم المدنية وضعف قوة القانون لتحل محلهما صوابية الاحتماء بالقبيلة والعشيرة والعصابات واللجوء الى منطق الغاب والسلاح باعتباره اداة الحسم والتفاهم الناجعة.

أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي كانت الوحيدة التي حددت موقفها المعارض لقرار تمديد فترة مجلس النواب غير القانوني

إذاً فإننا امام سلطة تقف على آمال متحركة، متحججة برفض المعارضة في السير معها لحلٍ معضلات البلاد وبدلاً من أن تسعى لحلها باعتبارها المعنية ليحل قضايا مواطنيها تسحب المعارضة الى ذات المكان للتجادل حول كيفية الحل، ويمر الوقت والخصمان واقفان بينما الرمال وحدها هي التي تتحرك لتبلغ الجميع.

إذاً فإن النظام هو المعني الأول بحل الأزمات ويتوجب عليه حلحلتها بالمعارضة أو بدونها، لأن اصلاح احوال الناس لا يحتاج الى توافق سياسي أو شراكة وتقاسم بقدر ما يحتاج الى ارادة وارساء دعائم للنظام والقانون.

والمخيف فيما يجري داخل السلطة والمشترك أن كليهما متفائلاً بتحالفات فرضتها الضرورة ومثلما تشكو من هيمنة القبيلة على الدولة انتقلت نفس الشكوى من ذات القبيلة ورموزها التي أصبح المشترك مثقلاً بها، وفيما كان يتم مخالفة القانون اليوم تخترق لوائح التنظيمات وقراراتها وتطور الأمر الى أن السلطة والمشترك يتواطئان على دوس القانون لصالح القبيلة.